International Journal of Learning Management Systems

http://dx.doi.org/10.21608/IJLMS.2023.283121

# Challenges and Opportunities for the Specificity of Public and Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia

*Abdullah Ahmed Muhammad Al-Mahdawi*[1,*], *Asim Fahd Abdullah Al-Subhi*[2], *Anas Dakhil Allah Hamid Al-Harbi*[3].

[1] Master's in Educational Administration, Advanced Teacher, Al-Laith Education Department, King Abdulaziz Bin Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.
[2] Master's in Educational Administration - King Abdulaziz bin Saud University - Kingdom of Saudi Arabia.
[3] Master's in Educational Administration - King Abdulaziz bin Saud University - Kingdom of Saudi Arabia.

Received: 10 Nov.2023, Revised: 30 Nov.2023, Accepted: 20 Dec 2023.
Published online: 1 January 2024.

**Abstract:** The government of the Kingdom of Saudi Arabia is very interested in education, and has demonstrated its seriousness in providing education for all, with the aim of raising the levels and skills of individuals to be good and productive citizens in society, but like any human effort, government measures alone cannot achieve full efficiency. Therefore, the government has focused on improving education, renewing policies, and introducing initiatives that stimulate the improvement of the quality and efficiency of education. The government allocated a very large budget to education However, these huge resources were not reflected in the required quality, as the Kingdom appeared in a backward position in the World Bank's 2008 report, which prompted the government to think about many reform initiatives that put forward the idea of privatizing education as a solution for reform. Since then, the Kingdom began to direct interest in research into the affairs of education. Privatization, its types, ways of implementing it, and studying various previous experiences in many countries to determine the benefits of applying privatization in education. Privatization has been shown to have many benefits in reforming educational systems It contributes to supporting the national economy and meeting the needs of society. This has prompted many countries to adopt policies and programs to privatize their public and university education institutions and transfer their ownership to the private sector, in whole or in part. This has led to raising the efficiency of the performance of these institutions and reducing the burden on The government manages projects that are similar to projects managed by the private sector, and from here it becomes clear to us the importance of striving seriously to implement privatization on a larger scale in the Kingdom, but it is certain that there are challenges that may hinder the proper implementation of the privatization process, so it was important to identify these challenges and discuss them in a comprehensive manner. Accurately and to identify its causes in an attempt to enrich the literature and urge researchers to find comprehensive and effective solutions to these challenges.

**Keywords:** challenges - opportunities - privatization - education - Saudi Arabia.

[*]Corresponding author e-mail: al_faalh@hotmail.com

© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

# تحديات وفرص خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية

*عبد الله أحمد محمد المهداوي[1], عاصم فهد عبدالله الصبحي[2], أنس دخيل الله حامد الحربي[3].*

[1] ماجستير إدارة تربوية, معلم متقدم بإدارة تعليم الليث, جامعة الملك عبد العزيز بن سعود, المملكة العربية السعودية.

[2] ماجستير إدارة تربوية – جامعة الملك عبد العزيز بن سعود-المملكة العربية السعودية.

[3] ماجستير إدارة تربوية – جامعة الملك عبد العزيز بن سعود-المملكة العربية السعودية.

**المستخلص :** تهتم حكومة المملكة العربية السعودية بالتعليم اهتمامًا كبيرًا، واتضحت جديتها في توفير التعليم للجميع، بهدف الارتقاء بمستويات ومهارات الأفراد؛ ليكونوا مواطنين جيدين ومنتجين في المجتمع، ولكن مثل أي جهد إنساني لا يمكن للإجراءات الحكومية وحدها أن تحقق القدر الكامل من الكفاءة. ولذا فقد حرصت الحكومة على الارتقاء بالتعليم والتجديد في السياسات وطرح المبادرات التي تحفز على الارتقاء بجودة التعليم وكفاءته، وخصصت الحكومة ميزانية كبيرة جدًا للتعليم، ولكن تلك الموارد الضخمة لم تنعكس بالجودة المطلوبة، حيث ظهرت المملكة في مرتبة متأخرة في تقرير البنك الدولي ٢٠٠٨م، مما دفع الحكومة في التفكير في العديد من المبادرات الإصلاحية التي طرحت فكرة خصخصة التعليم كحل من حلول الإصلاح ومنذ ذلك الحين بدأت المملكة بتوجيه الاهتمام بالبحث في شئون الخصخصة وأنواعها وسبل تنفيذها ودراسة التجارب السابقة المختلفة في العديد من الدول للوقوف على فوائد تطبيق الخصخصة في التعليم. وقد تبين أن للخصخصة فوائدًا عديدة في إصلاح الأنظمة التعليمية؛ حيث تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتلبية حاجات المجتمع، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات وبرامج لخصخصة مؤسسات التعليم العام والجامعي لديها، ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، وقد أدى ذلك إلى رفع كفاءة أداء هذه المؤسسات، وتقليل العبء على الحكومة في إدارة المشروعات التي تتشابه مع المشروعات التي يديرها القطاع الخاص، ومن هنا تبين لنا أهمية السعي الجاد في تطبيق الخصخصة على نطاق أوسع في المملكة ولكن من المؤكد أن هناك تحديات قد تعيق التطبيق السليم لعملية الخصخصة؛ لذا كان من المهم الوقوف على هذه التحديات ومناقشتها بشكل دقيق والتعرف على أسبابها سعياً كمحاولة لإثراء الأدبيات وحث الباحثين على إيجاد حلول شاملة وفعالة لهذه التحديات.

**الكلمات المفتاحية:** تحديات - فرص - خصخصة - التعليم – السعودية.

## مقدمة:

تسعى المملكة العربية السعودية أن تصبح نموذجًا رائدًا في العالم على كافة الأصعدة من خلال رؤيتها لعام ٢٠٣٠، حيث تحرص على تحقيق مستقبل مشرق، وذلك من خلال تحقيق أقصى استفادة ممكنة من ثرواتها البشرية والطبيعية، بل والحث على زيادة المجهود المبذول من أبناء الوطن للمحافظة على مكتسبات ومنجزات المملكة وتنميتها. ومن أجل الوصول لذلك الهدف يتم الاعتماد بشكل أساسي على التأهيل والتعليم وتوفير الخدمات المتطورة لكل أبناء هذا الوطن في كافة مناحي الحياة.

وحظيت خصخصة التعليم في الآونة الأخيرة باهتمام القائمين على التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تضمنت الخطة التاسعة للتنمية لعام 2010 ضمن أهدافها تمكين القطاع الخاص من إقامة مؤسسات تعليمية أهلية لا تهدف إلى الربح، وذلك على أسس تربوية وعلمية واقتصادية سليمة للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكملة بذلك الدور الذي تقوم به وزارة التعليم والجامعات الحكومية ( السمحان ، 2023، 165).

وقد كان لقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي رقم 2719 ( لعام 2016 ) المتعلق بتنفيذ برامج خصخصة التعليم بشكل يتوافق مع تطلعات رؤية المملكة 2030 للتنمية، والذي أكد على اجتذاب القطاع الخاص للمشاركة في البناء والتشغيل في قطاع التعليم، ونقل ملكية المدارس الحكومية إلى القطاع الخاص مما يساهم في رفع مستوى التعليم، بالإضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية، مع الحفاظ على دور وزارة التعليم الإداري والفني (AL- otaybi, 2018).

ويعد التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءاً من إطار عام واسع للإصلاح، يهدف إلى تحقيق كثير من الأهداف من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع، والتخفيف من النفقات العامة، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة .

ويعد موضوع خصخصة التعليم من أشد الموضوعات إثارة للجدل والنقاش بين المهتمين بالعملية التعليمية في المملكة العربية السعودية، وهناك من يعتقد أن خصخصة مؤسسات التعليم العالي تؤدي إلى زيادة المشاركة الشعبية في تحمل تكاليف التعليم من خلال إشراك المؤسسات والشركات الاهلية، وكذلك رجال المال والأعمال في عملية الاستثمار في ذلك المجال، وهذا يجعل لتلك الجهات دوراً مستقلاً في رسم سياسات التعليم العالي( AL- otaybi, 2019).

بالإضافة إلى أنهم انهم يرون أن القطاع الخاص أكثر قدرة على تلمس حاجة السوق من الخريجين مقارنة بالمؤسسات العامة والتي غالبًا ما تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية تجبرها على تبني سياسات وممارسات غير مرغوب فيها، مما قد يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاجية المأمولة منها، ومن الأمثلة على ذلك قبول تخريج طلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل بالإضافة إلى الهدر المالي المتمثل في وجود عدد هائل من الكوادر الإدارية وعدم وجود الحوافز أو المساءلة لمن يجد ويجتهد، أو لمن يهمل ويتقاعس عن أداء عمله ) .(AL-qahtani, 2018 )

وأن هناك العديد من الأسباب التي تدعو المملكة العربية السعودية الى الاتجاه نحو خصخصة التعليم، منها: حل مشكله التمويل الحكومي بالحصول على مصادر تمويل أهلية داعمة، وفتح المجال أمام قطاعات المجتمع الخاصة للاستثمار في التعليم، والاستفادة من إمكاناتها المادية والتربوية بهدف الوصول إلى مخرجات تعليم تتناسب مع متطلبات الجودة العالمية للتعليم، وكذلك تقديم أنماط جديدة من أساليب وبناء العمل الإداري والأكاديمي الذي يحتاج اليها نظام التعليم القائم لتنميه مساره وتقدمه.

وقد تبنت بعض الدول اتجاه الخصخصة في التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية على نطاق واسع، حيث تدعمها بعض الاتجاهات التي تبنت الاقتصاد المفتوح أو السوق الحر، وقد سمحت بعض الدول خاصة أمريكا وأوروبا لمؤسسات القطاع الخاص أن تلعب دورًا فاعلًا في المشاركة في تطوير التعليم والبرامج الاجتماعية، حيث عملت على نقل الأصول ومهام الإدارة والمسؤوليات التي كانت تمتلكها أو تنفذها الدولة إلى القطاع الخاص كوسيلة للحد من تكاليف الخدمات التي تقدمها للمجتمع ( Kwiek, 2017 ).

© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

وبناء على ذلك فإن خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية سيساهم في النمو الاقتصادي، وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تدعم خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد، وتحسين جودة الخدمات من خلال خصخصة القطاعات الحكومية عبر ثلاثة محاور تتسق مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف وهم: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وتؤكد الدراسة التي قام بها (عبد المجيد ،٢٠١٣ ) على أن الخصخصة ناجحة بشكل كبير في تحقيق مستقبل أفضل للتنمية، ولكن لا بد من وضع ضوابط ومعايير تحكم عملية التحول، وتساهم في التقليل من آثارها السلبية.

ونؤكد على أن الخصخصة كمفهوم ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام؛ بهدف زيادة إنتاجية الأفراد ونمو القطاعات كما أكد (حسين، ٢٠١٢). ولكن هذا لا يمنع من إيجاد بيئة تنافسية مع التعليم الحكومي وذلك بفتح الطريق أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.

في هذا العصر الحالي عصر العولمة والمعلوماتية، وزيادة الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، يواجه التعليم السعودي تحديات كثيرة؛ لذا أصبحت الحاجة إلى خصخصة التعليم ضرورية؛ لتحسين كفاءة العملية التعليمية، وإيجاد واقع تعليمي من شأنه حل تلك التحديات. لذا تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على الفرص المتاحة لتطبيق الخصخصة في التعليم والوقوف على التحديات التي تواجه تطبيقها في التعليم مما يصل بنا إلى الوقوف على متطلبات تطبيق خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية على نطاق أوسع يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أهم الفرص المتاحة لتطبيق خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية؟
3. ما أهم متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية؟

## أهداف البحث

**يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:**

4. التعرف على الفرص المتاحة لتطبيق خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية .
5. التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية .
6. ما أهم متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية؟

## أهمية البحث :

**يمكن عزو أهمية البحث الحالي إلى ما يلي:**

- أهمية الموضوع الذي تتناوله والمعنى متطلبات خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية.
- استفادة الأفراد المعنيين بالتعليم في المملكة العربية السعودية وتتمثل في: الأساتذة الجامعيين والمعلمين والمرشدين التربويين والإخصائيين النفسيين وأولياء أمور وأسر الطلاب من خلال تحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق الخصخصة في التعليم.
- توجيه أنظار صنّاع القرار في التعليم العام والتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية، وتحديد المجالات التي يمكن أن يكون القطاع الخاص أكثر فاعلية فيها، وسبل تحقيق ذلك.
- تفيد المستثمرين في القطاع الخاص من تحديد الفرص والتحديات التي قد تواجههم مما يقلل من الآثار السلبية.
- تقديم دراسة قد تساعد القائمين على عملية التعليم العام والعالي في الحكومة السعودية، في تحديد التحديات التي تواجه خصخصة التعليم الحكومي، وأفضل الفرص للتغلب عليها، لإشراك القطاع الخاص في التعليم العالي والعام.

## مصطلحات الدراسة:

### الخصخصة:

تعرف الخصخصة لغة: تعريف و معنى خصخصة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي قُلْ تَسْيِير إدارَتِها وَشُؤونِها الْمَالِيَّةِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الدَّوْلَةِ إلى قِطاعٍ خاصٍّ .

وتعرفها عبدالعزيز( 2015) بأنها: إخضاع الخدمة التعليمية المقدمة بعد المرحلة الثانوية لآليات السوق ، أيا كان المصدر المقدم لهذه الخدمة ص(67).

**التعليم العالي**: يتم تعرفيه على أنه أي نوع من أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها، ويقوم بتقديم التعليم العالي عده جهات منها: المعاهد العليا ومراكز التدريب المهني، والكليات الجامعية، وتُعتبر هي أول مرحلة في مراحل التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته.

**خصخصة التعليم العالي:** يتم تعريفها على أنها: عملية إخضاع الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها في المرحلة التالية للمرحلة الثانوية، أيًا كان المصدر المقدم لهذه الخدمة، لآليات السوق – من جامعات حكومية أو معاهد عليا أو متوسطة سواء كانت خاصة أو أجنبية (لميا عبد العزيز، ٢٠١٥).

**خصخصة التعليم العام:** يتم تعريفها بأنها: إسناد الحكومة بناء، أو إدارة، أو تمويل بعض المدارس، أو إسناد بعض المهام الأخرى بالتعليم الأساسي إلى القطاع الخاص؛ ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون الاشتراك معها؛ بهدف توفير مزيد من الفرص التعليمية، وتحسينها، وتحقيق التنافس" كما ذكرها محمد وتهامي (٢٠١٠).

©2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

## الإطار النظري للدراسة:

### 1. الإطار المفاهيمي للخصخصة

**مفهوم الخصخصة**

في أواخر سبعينيات القرن العشرين انتشر مصطلح الخصخصة، وتعددت الكلمات التي استخدمت لترجمة هذا المصطلح (Privatization)؛ حيث أُطلق عليها كلمة الخصخصة، المخاصصة، الاستخصاص، والتخصيص. ولكن كلمة الخصخصة هي الأكثر تداولاً في الكتب والدراسات (عبدالعزيز، ٢٠١٥).

ومن خلال مراجعة الأدبيات وجدنا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح الخصخصة، فكل باحث يعرفه وفقًا لمنطلقاته البحثية وتوجهاته الفكرية المختلفة، ونعرض عليكم أهم هذه التعريفات: -

- توسع الملكية الخاصة توسعًا تدريجيًا، وإعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في الأنشطة الاقتصادية، وقيام الدولة بالتخلي عن بعض مؤسسات القطاع العام تدرجيًا بشكل كلي أو جزئي من خلال وسائل متعددة. (نجار، ٢٠٠٣)
- استغناء الدولة عن مؤسساتها الاستثمارية كليًا أو جزئيًا لصالح القطاع الخاص، من أجل تقديم وانتاج السلع والخدمات. (البرقاوي، ٢٠٠٦)
- نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك في صورة البيع، أو التمليك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير. (الحاجي، ٢٠٠٧)
- هي تلك العلاقة التعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، حيث يتم استخدام الخبرة الادارية لهذا القطاع الخاص في أنشطة المنشآت والمؤسسات العامة، وإدارتها وفقًا لطريقة سير المنشآت الخاصة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال عقود الإدارة أو عقود الإيجار أو عقود الامتياز. (عبد الرحيم ،٢٠١١)

**مفهوم الخصخصة في التعليم**

وطبقًا للتعريف الذي ذكره الشعراوي (٢٠١٠) بأنها: "السماح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي مملوكة لأفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية لا يكون هدفها أساسًا التربح، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والاستثمار فيها وأن تستهدف هذه الجامعات نفس الأهداف التي تقصدها الجامعات الحكومية".

بينما عرفها الزهراني (٢٠١٩) على أنها: " قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة الجامعات السعودية أو البعض من أنشطتها وفق رؤية ٢٠٣٠؛ لتحقيق جودة المخرجات التعليمية والتنافس والريادة الجامعية للجامعات السعودية بين الجامعات العالمية، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة من خلال التعاقد بين الجامعات والقطاع الخاص تحت إشراف الدولة".

**أنواع الخصخصة في التعليم**

مؤخرًا أصبح مصطلح خصخصة التعليم منتشرًا في العالم، ولكن باختلاف تنوع الممارسات القائمة في كل مؤسسة، ويهدف هذا التنوع في الأخير إلى الحفاظ على مجانية التعليم مع البحث المستمر والسعي لتقديم أفضل الوسائل لطرح خدمات تعليمية مثالية؛ لذلك تعددت أشكال وأنواع خصخصة التعليم كما ذكرها (كبمبيجو، ٢٠١٩) (Rizvi, 2016) ومنها: -

1. **الإحلال:** ويعني دفع الحكومة رسوم متفق عليها الي القطاع الخاص من أجل إسناد إدارة المؤسسات التعليمية إلى ذلك القطاع.
2. **المعاهدة أو الميثاق (مدارس الامتياز):** وفيها يكون هناك اتفاق بين المدرسة والحكومة على قيام المدرسة بأداء مهام معينة وتمنح بموجب هذه الاتفاقية الاستقلالية التامة في جميع الأنظمة والميزانية وتحرر المدرسة تحرر تام من القيود.
3. **رصيد الضرائب:** بحيث يقتطع من حساب الضرائب الخاص بالأسر التي لديها طلاب في المرحلة الدراسية من أجل الاستفادة من هذا الجزء المقتطع في دفع رسوم التعليم الخاصة بأبنائهم.
4. **القسائم:** تقوم فيه الحكومة بإصدار قسائم للأهل ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة ويعتمد الأهل على هذا المبلغ في دفع كل مستحقات المدرسة الأهلية التي يختارونها والتي يجب أن تتناسب مع هذه القسيمة، وإلا فإن عليهم دفع المبلغ الزائد في حالة اختيار مدرسة لا تتناسب مع القسيمة من جيوبهم الخاصة.
5. **التعاقد:** تقوم فيه المدارس التابعة للحكومية بتوقيع عقود مع بعض الجهات الخاصة وتتمثل مهمتها في إمداد المدرسة بخدمات محددة مثل: تقديم الوجبات والنقل وصيانة المباني وطباعة الكتب وما إلي ذلك.

وقد قسمها أيضاً عشبية (٢٠٠٠م) تقسيم آخر يتضمن ثلاثة أنواع وهي:

1) **خصخصة كاملة:** وتعني تولي الخاص كافة زمام الأمور من إنشاء وإدارة وتمويل المؤسسات التعليمية دون أي شكل من أشكال التدخل من الدولة أو الحكومة، مثل ما تنفيذه في ماليزيا فيما يُعرف بالجامعات والكليات غير المعانة.
2) **خصخصة معتدلة:** وتعني تولي القطاع الخاص فقط إدارة المؤسسات التعليمية، بينما تتولي الدولة أو الحكومة إنشاء المؤسسات وتمويلها ومثال على ذلك الكليات والجامعات المعانة في اليابان.
3) **خصخصة مرغوبة (بسيطة):** وهي تعني أن تتولي الدولة أو الحكومة تمويل وإنشاء مؤسسات التعليم مع بعض الاستعانة بمصادر تمويل خاصة، مثل ما تم تطبيقه في الجامعات الهندية.

وطبقًا لما سبق ذكره من أنماط الخصخصة المختلفة نجد أن المملكة العربية السعودية تقع ضمن إطار الخصخصة المعتدلة (الحربي والزهراني، ٢٠١٦)، فنجد اهتمام الدولة بالتعليم العالي الأهلي جلي لما للتعليم من أهمية كبيرة وكونه من دعائم رفع مستوي التعليم، فنجد المملكة تقدم قروض ميسرة تصل إلي ٤٠ مليون

© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

ريال للكلية (وزارة المالية، ٢٠١٨)، كما تساهم في تأجير الأراضي التابعة للحكومة بأسعار زهيدة للمستثمرين في التعليم، وتقدم أيضًا العديد من المنح الدراسية في مختلف الجامعات الخاصة سعيًا منها في الإسهام في نجاح هذه المشاريع التعليمية.

**دوافع الخصخصة:**

- **الدافع الاجتماعي**

يرى الكثير أن الخصخصة من الوسائل المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وخلق الدوافع الذاتية على الإنتاج، والتخلص من السلبية، والمحافظة على الانضباط السلوكي في بيئة العمل.

- **الدافع الاقتصادي**

تشير الدراسات إلى أن الاعتماد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع فاعلية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، ولضمان حدوث هذه المنافسة يجب تواجد أنظمة اقتصادية حرة.

- **الدافع المالي**

تخلص الدولة من الأنشطة العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص يساهم في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، حيث تقلل الخصخصة الإنفاق العام بقدر الإمكان.

- **الدافع السياسي والقانوني**

تحت ظل الخصخصة يتحرر القرار الإداري من سيطرة القيود التي تفرضها الحكومة وما يترتب على ذلك من مرونة العمل الإداري وعدم تقيده بموافقات، أو غيرها من القيود المفروضة، كما يسمح للعمل الإداري بالمخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال؛ لأن الابتكار والتطوير يحتاج إلى مناخ جيد من الحرية.

**أهداف خصخصة التعليم:**

1. تقليل دور الحكومة والقطاع العام في الاهتمام بالخدمات التعليمية المختلفة وفتح المجال للقطاع الخاص بالإسهام في ذلك.
2. خلق فرص جديدة للمنافسة بين مؤسسات التعليم العام والخاص؛ لتقديم أفضل الخدمات التعليمية.
3. تطوير التعليم وخلق أجيال جديدة تتمتع بالمهارات الملائمة لسوق العمل.
4. تخفيف العبء على كاهل الدولة وتقليص حجم القطاع العام والذي بدوره يساهم في تحسين وضع الدولة المالي الذي يصب في مصلحة المملكة العربية السعودية بشكل عام.
5. تشجيع المؤسسات الخاصة المتميزة في مجال التعليم من الاستثمار بشكل أكبر في التعليم في المملكة ولكي تسعى في تحقيق أهدافها والتي تتزامن مع أهداف المملكة في تطوير التعليم العام والعالي.
6. القضاء على النمط التقليدي في الإدارة وفي تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات؛ بهدف رفع الكفاءة والاهتمام بنواتج التعليم وهو ما تناشد به سبل الإدارة الحديثة.
7. تمكين أبناء المجتمع من تحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم ومعالجتها مما ينمي الشعور بالانتماء لهذا الوطن.
8. اللحاق بركب الدول المتقدمة بتطبيق نظم تعليمية جديدة تنافس النظم العالمية.

**2. الإطار المفاهيمي لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠**

لقد تضمن تطوير التعليم جانبًا كبيرًا من الاهتمام في رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث إن التعليم يمثل مرتكزًا رئيسًا في التخطيط التنموي للمجالات الأخرى، واعتبار التعليم محركا رئيسا من اجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد، وقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ العديد من التوجهات العامة لتطوير التعليم.

وكما ذكر في وثيقة الرؤية (٢٠١٦) على أنها: تعتمد علي مُحاور ثلاثة هي: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وتتكامل هذه المحاور لتحقيق أهداف الرؤية، وبما أن الفاعلية والمسئولية مفهومان مستهدفان للتطبيق في كافة المستويات؛ لذا سيرَّكز في المحور الثالث على القطاع العام عن طريم تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة التمكين وتهيئة البيئة المواءمة لكل من المواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحُمل المسئولية وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.

ومن مطالعة النظام التعليمي وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ نكتشف أن هناك اهتمامًا بالغًا بتحسين التعليم ووصولاً إلى مستوى عالٍ من الجودة والقدرة على التنافس، والسعي إلي جعل مخرجات النظام التعليمي تلائم متطلبات سوق العمل، وتعزيز الشراكة المجتمعية، وتوفير الفرص التعليمية للجميع في بيئة تعليمية مناسبة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وفتح العديد من الفرص أمام القطاع الخاص مما يسهل من مشاركته الفعّالة في تقديم بعض الخدمات التعليمية لأبناء الوطن، من أجل إعداد أجيال قادرة على تحمل العديد من المسؤوليات.

وتسعى الرؤية إلى إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية ومنها: برنامج التوسع في التخصيص والذي سنركز عليه لأنه يخدم أهداف الدراسة.

1. مفهوم البرنامج: ويعني نقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص.
2. الركائز التي يشملها البرنامج:

- إرساء الأسس القانونية/التنظيمية وتشمل كل من تطوير الأطر التشريعية العامة للتخصيص، وتطوير الأطر التشريعية في القطاعات المستهدفة بالتخصيص.

©2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

- إرساء الأسس المؤسساتية، وتتحدد في تطوير النهج التنظيمي لاكتشاف الفرص، تفعيل اللجان الإشرافية للتخصيص، تحديد استراتيجيات التخصيص ومؤشرات وآليات تحفيز التخصيص، وتمكين المركز الوطني للتخصيص، إنشاء مركز الابتكار للتخصيص.
- توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة؛ وتتحدد في المشاركة في اللجان الإشرافية للتخصيص عن طريق المركز الوطني للتخصيص، مراجعة الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع والمبادرات التنظيمية، ومراقبة مدى التقدم المحرز في التنفيذ.

**فرص تطبيق الخصخصة في التعليم العام والعالي**

**الفرص من الجانب الاقتصادي**

الخصخصة لها دور كبير في المساهمة في تهيئة الجو المناسب للاستثمار؛ حيث يحفز على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعبئة المدخرات الوطنية وبدوره تقليل عبء المديونية الخارجية مما يؤدي إلى تحسين الموارد المالية وزيادة نسبة العائدات من الخصخصة من الناتج المحلي. ليس ذلك فقط بل تساهم في زيادة الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى سيادة نمط الملكية الخاصة، مما يؤدي إلى تحول النظام الاقتصادي إلى نظام رأسمالي؛ لذا فالخصخصة هي أداة مهمة في تحول النظم الاقتصادية.

ومما سبق يمكن الاستنتاج أن الخصخصة ضرورية للإصلاح الاقتصادي الشامل ومورد أساسي من موارد التعليم وخصوصًا في الآونة الأخيرة؛ حيث قلة وتدني ميزانية التعليم. ومن هنا نستنتج دور الخصخصة الكبير في تخفيض عجز الموازنة العامة والذي نحتاج إليه على مستوى المملكة والنجاح في تحقيق هذا يعد تغييرًا مناسبًا ومقياسًا لمدى نجاح برنامج الخصخصة.

**الفرص من الجانب الاجتماعي**

تلعب الخصخصة دورًا كبيرًا في توسيع رقعة الملكية والمشاركة الفعالة في المجتمع، ومن الآثار الإيجابية للخصخصة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، أولاً تقليص الفوارق بين طبقة العمال وطبقة الملاك؛ حيث تسمح الخصخصة للعمال الاشتراك في إدارة المؤسسات وشراء نسبة من أسهم، مما يؤدي إلى مصادر دخل إضافية لهم وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم، بجانب الأجور الأساسية التي يحصلون عليها، وهذا بدوره يخلق شعورًا عامًا بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعي.

أما بالنسبة للعمالة وفرص العمل فالخصخصة غير مقترنة بالاستغناء عن العمالة، وإن أدت إلى خفض العمالة على المدى القصير، فهي ستؤدي على المدى البعيد إلى زيادة العمالة، وتحسين مستوى معيشتهم نتيجة زيادة التوسع والكفاءة كما ذكر سابقًا؛ حيث سيؤدي إعادة توزيع العمالة إلى زيادة الإنتاج ورفع الأجور.

**الخصخصة حل لمشكلة النمو المتزايد للطلاب في المدارس والجامعات**

نظرًا لزيادة الطلب على مؤسسات التعليم العام والعالي، فإن إتباع برامج الخصخصة في التعليم تعمل على توفير العديد من الفرص الجديدة، وذلك من خلال مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي، ومن ثم استيعاب جميع الراغبين في التعليم.

وقد ذكر حسان والجسمي (٢٠٠٨): أن هناك نموًا كبيرًا جدًا حدث في معدلات الالتحاق بالتعليم في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصناعة، وهذا النمو لم يحدث إلّا نتيجة لإتباعهم نمط التنويع في أشكال التعليم العام والعالي والاستثمار فيه لحسابه وليس على حسابه؛ لذا فإنه يجب على المملكة العربية السعودية التوجه نحو خيار التوسع في مؤسسات التعليم العام والعالي بكافة أنواعها (سواء الحكومية أو الأهلية) ومستوياتها (العام والجامعي وفوق الجامعي)؛ وذلك من أجل مواجهة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم بشكل عام، وجذب الطلاب القادرين على استكمال دراستهم الجامعية خارج المملكة العربية السعودية.

**فرص التعلم المتاحة أمام الطلاب عند تطبيق الخصخصة**

لكي نستطيع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلاب فلابد من وجود نظم وبدائل تعليمية متعددة أمامهم تيسر عليهم تحقيق طموحاتهم وأهدافهم التعليمية، وتتيح لهم حرية الاختيار والتنقل بين الفرص التعليمية المختلفة، وسنعرض بعض الإيجابيات التي تتحقق من تطبيق هذا المبدأ التي أشار إليها الدوسري (٢٠١٢):

- زيادة ثقة الطالب بنفسه، وفي المؤسسات التعليمية والمنظومة التربوية.
- تمسك الطالب بالثوابت التي تم تربيته عليها ومقدساته الدينية وحب الوطن وحثه على القيام بأداء واجباته تجاه وطنه.

أشارت بعض الدراسات الي أن الخصخصة تعتبر عملية إصلاح تنظيمي شامل لجميع الهياكل التنظيمية، واللوائح، وتساهم بشكل فعال في القضاء على البيروقراطية التي هي جزء لا يتجزأ من سوء الإدارة.

- **فرص الخصخصة في ما يتعلق بالعاملين في مجال التعليم**

تساهم الخصخصة في تحسين منظومة العمل حيث يجد العامل حافز داخلي على الإنتاج وتقضي على التفكير السلبي وعدم الاهتمام بإتباع بالقواعد، وبالتالي تحقق الالتزام التام في العمل، وليس ذلك فقط بل تؤدي إلى زيادة متوسط أجور العمال عند المقارنة بالقطاع العام، وبما أن مستوى الأجر الحقيقي يعكس مستوى معيشة الأفراد، فالخصخصة ستساعد في تحسين مستوى المعيشة.

هذا بالإضافة إلى قدرة القطاع الخاص العالية على تطوير المهارات والممارسات للعمال بالقطاع الخاص؛ لتحقيق سرعة الإنجاز والكفاءة واستثمار الوقت بفعالية.

يرى الكثير بأن الخصخصة أحد الحلول الفعالة لزيادة الخدمات التعليمية، ورفع مستوى جودة التعليم، والقضاء على المركزية، والسماح للمعلمين والأساتذة الجامعيين باختيار الدروس حسب رؤيتهم، ووضع خطة تعليمية للمناهج معتمدة على احتياجات الطلاب، وبهذا تمهد الخصخصة الطريق إلي الابتكار والأبداع.

نظام القسائم التعليمية: هو إحدى طرق تطبيق الخصخصة وهو من الطرق الفعالة في تحقيق التنافسية والإيجابية، وتخفيف الأعباء على الحكومة، بإسنادها إلى القطاع الخاص، وسعي إدارة المؤسسات التعليمية المعتمدة على القسائم إلى تحسين الخدمات التعليمة التي تقدمها؛ لجذب الطلاب إليهم، وبالتالي خلق فرص كثيرة للتوظيف والاهتمام بالجانب المهني.

© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

- **التحديات التي تواجه تطبيق الخصخصة في التعليم العام والعالي:**

**وبالرغم من وجود الكثير من الإيجابيات للخصخصة إلا أنه مازال يوجد هناك بعض التحديات**

- يُعتبر تدني الخبرات اللازمة والمعارف المتعلقة بالتخصيص من أهم التحديات، حيث أن معظم الخبرات والمعارف المتواجدة هي خبرات ذات طابع فني وتشغيلي لأن الحكومة هي المقدم الأساسي للخدمة.
- نقص عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرات الكافية مثل: القدرات الفنية والمالية ، لتولي تقديم الخدمات؛ ويرجع ذلك لأن الحكومة كانت المقدم الأساس لهذه الخدمات في العديد من القطاعات.
- كون الحكومة هي المشغل الوحيد للقطاع أدي إلي غياب الأطر التشريعية أو السياسات المتقدمة لكل قطاع مستهدف في التخصيص بما في ذلك قطاع التعليم. ونتيجة لذلك فإن ضعف الأطر التشريعية العامة التي تمكن عمليات التخصيص سوف يكون تحدي كبير يجب العمل عليه؛ لأنه سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل ثقة المستثمرين وتخوفهم الكبير من فشل عملية التخصيص أو تنفيذه بطرق غير صحيحة. أيضًا قد تتقاطع عمليات التخصيص مع العديد من الأنظمة واللوائح والتي قد تعيق عملية التخصيص؛ لأن هذه الأنظمة وضعت في ظل دور الحكومة في تمويل القطاعات وضعف دور القطاع الخاص.
- وجود رسوم دراسية يفرضها القطاع الخاص قد تؤدي الي تعثر في سداد هذه الرسوم مما يؤدي إلي حدوث مشكلات قانونية بين القطاع الخاص و المتقدمين للدراسة بالمؤسسات التعليمية.
- تحدي إقناع كثير من موظفي القطاع العام من المعلمين والمعلمات وصولاً للأساتذة الجامعيين من التخلي عن وظائفهم في القطاع الحكومي والانتقال للعمل في القطاع الخاص الذي يحكمه قوانين وإجراء قد تتطلب منهم وظائف ومهارات لا يمتلكونها فيفضلون العمل بالقطاع الحكومي الذي لا يفرض عليهم الكثير من المتطلبات.
- قد تؤدي الخصخصة إلى اهتمام القطاع الخاص الكبير بالطلاب والسعي إلى كسب رضاهم؛ لأنهم هم العنصر المورد للمؤسسة، وسعي المستثمر إلى كسب الأرباح الطائلة علي حساب جودة العملية التعليمية، مع عدم الاهتمام بالأمور الأكاديمية وهذا لا شك يؤثر علي مخرجات التعليم بشكل ملحوظ.
- تهدد الخصخصة تكافؤ الفرص؛ وهذا يخالف سياسات التعليم حيث ينتج عن ذلك نمط من أنماط الطبقية بين المتلقيين للتعليم، وهذا ينعكس بشكل سلبي على أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تهديد الأمن الوظيفي للعاملين بالمؤسسات التعليمية أبناء المملكة، مما يؤدي إلى تركهم المهن الخاصة بهم أو الاستغناء عنهم والاستعانة بكوادر أجنبيه أخرى سَعْيًا للحصول على تكاليف تشغيلية أقل، وتحقيق مزيد من الأرباح المالية، وبالتالي نزع الجامعات الخاصة التعليم الجامعي من إطارها الثقافي الوطني نظرًا لعلاقاتها مع مؤسسات أجنبية وتدني أجور العالمين بقطاع التعليم الحكومي، مما يؤدي إلى تدهور الكفاءات التعليمية وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على مستوى الأداء التعليمي، وضعف الموائمة بين الأنواع التعليمية التي تقدمها الجامعات الخاصة وبين سوق العمل.
- سيطرة المؤسسات التعليمية التي تسعي من أجل أهداف قصيرة المدى؛ حيث تسعى لتحقيق الربح لفترة معينة مما يجعلها في حاله من الركود والتأخر وعدم وجود أي رغبة في التقدم والتطوير.

## الدراسات السابقة :

- بن صقر(2022) استعرض البحث استراتيجية خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية لتلبية تطلعات القيادة وتحقيق أفضل النتائج. وأشار إلى مميزات الخصخصة ومنها أن الخصخصة بحد ذاتها ستحفز دخول شركات جديدة لقطاع التعليم في حالة الضوابط والشروط والأحكام محددة سلفًا، وسيقل إشراف الحكومة على العمل وسيوجد مساحة أعلى لحرية الاستقطاب وخلافه. وكشف عن ضرورة وجود آليات تنفيذية لإيجاد تعليم متميز في دول الخليج يتيح التعليم الجيد وألا يكون هدف الخصخصة هو الربح المالي. وبين أن تجربة خصخصة التعليم في السعودية والسلفادور حققت فوائد للتعليم العالي وأتاحت أساليب ناجحة للإدارة اللامركزية. واختتم البحث بالإشارة إلى أن الخصخصة لها ما لها وعليها ما عليها، لكن من أجل تطبيقها بشكل أفضل من الضروري وجود آليات دقيقة للتنفيذ، بغية وجود تعليم متميز في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تكون فرصة التعليم الجيد متاحة للجميع، وأن تكون حقًا من حقوق الجميع، وألا يكون جوهر الخصخصة والهدف منه هو الربح المالي والعائد التجاري.
- دراسة الشريف(2018) وهدفت إلى وضع تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من 91 من أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا بكلية التربية وإدارة الأعمال جامعة الملك سعود، وتوصلت إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مبررات خصخصة التعليم العالي بدرجة عالية والمحاذير سوف تواجهها بدرجة متوسطة
- دراسة( Nair&shah,2016 ) وهدفت إلى ضرورة أن يكون التعليم العالي ديناميكياً بحيث يتخف خطوات منها الخصخصة واستخدمت المنهج التحليلي, وتوصلت إلى خصخصة كثير من الكليات مثل الهندسة والطب والقانون, كما تم إنشاء غالبية المؤسسات الأكاديمية من قبل القطاع الخاص, بينما لا تزال المؤسسات الت تدعمها الحكومة تعاني من التحديات التى تواجهها تواجهها دون وجود حل كما هو الحال في المؤسسات الت تتبناها المؤسسات الخاصة.
- دراسة العتيبي( 2018) وهدفت إلى معرفة تجارب ويل التعليم العالي في بعت الدول المتقدمة، قارن، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت إلى واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها أهمية إشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب ستثمرين.
- دراسة الزهراني( 2019) وهدفت إلى التعرف على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من 274من القيادات الأكاديمية، وتوصلت إلى أن من دوافع الخصخصة هو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وتخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة، وأن أبرز المعوقات يتمثل في تباين أجور العاملين بين القطاع العام والخاص.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

©2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

ترتبط الدراسة الحالية في هدفها المتمثل في تحديات وفرص خصخصة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية" جزئياً مع بعت أهدف الدراسات الأخرى المتعلقة بالخصخصة بشكل مباشر، مع تباين تناولها للزاوية هدفت لها فمثلاً؛ معوقات الخصخصة عند الزهراني( 2019 )، ودراسة الشريف(2018) أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

- صياغة مشكلة الدراسة.
- بناء الإطار النظري.
- الاسترشاد بطريقتها في بناء منهجية الدراسة.

## توصيات الدراسة:

1. السعي الى تخصيص المؤسسات التعليمية الممكن تخصيصها بما يضمن المنافسة بينهم، والعمل على تطوير التعليم ورفع مستوى الجودة التعليمية والبحثية مثل: الاستفادة من الأساتذة خارج نطاق دوام العمل الأساسي ومن المؤسسة ذاتها في إقامة الندوات والفاعليات والتربح منها والترويج للمؤسسة بشكل غير مباشر.
2. العمل على تحسين مرونة الهيكل التنظيمي بمؤسسات التعليم العام والجامعي بما يدعم مرونة تطبيق الخصخصة ويحفز المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى المنافسة والتسابق لتطبيق الخصخصة .
3. زيادة العمل على إنشاء هيئات رقابية تنظيمية تشرف على المؤسسات التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد لأجل تحقيق الجودة وتقليل الإهدار المالي، وبالتالي تتمكن المؤسسات المختلفة من المنافسة وتحقيق أكبر قدر من الإنتاج.
4. السعي للحد من الإجراءات الروتينية الموجودة في المؤسسات الحكومية والتي تحد من تطبيق نظام الخصخصة، بالإضافة إلى تقديم بعض التسهيلات بخصوص الخدمات العامة لمؤسسات التعليم مثل: الأسعار الرمزية للماء والكهرباء والإنترنت وغيرها من الخدمات.
5. العمل على توعية أفراد المجتمع بأن الخصخصة لن تؤدي إلى إحداث أي تغيرات في المعتقدات والثوابت والعادات بما يحفزهم على المشاركة في تطبيقها ويقلل من مخاوفهم تجاه الخصخصة.
6. حث المجتمع على المشاركة بشكل فعّال في تطبيق الخصخصة؛ لأنه هو العنصر المستفيد منها وهو القادر على دعمها وتطبيقها بشكل فعال.
7. ربط مؤسسات التعليم العام والعالي على وجه الخصوص بسوق العمل، من خلال تطوير التخصصات بالجامعات والكليات الخاصة بما يتناسب مع سوق العمل، حيث إن عدم الاهتمام بالتخصصات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل، والتركيز على التخصصات التقليدية الموجودة داخل مؤسسات التعليم الخاص من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة .
8. وضع ضوابط وإجراءات تضمن تطبيق الخصخصة بشكل فعال وتخدم المواطن حتى لا تعود عليه الخصخصة بعواقب سيئة وهذا ما يهم المملكة في المقام الأول؛ حيث تهدف ضمان استفادة المواطن وتطوير خدمة التعليم المقدم له ووصوله بأنسب طريقة ممكنة، وقد يتم ذلك عن طريق وضع قواعد منظمة للرسوم الدراسية بالمدارس والجامعات الخاصة، فكما بينا سابقًا أن ارتفاع رسوم الدراسة في المؤسسات التعليمية الخاصة من أهم المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم في السعودية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية


[1] بن صقر، أحمد بن عبدالعزيز (2022).استراتيجية خصخصة التعليم لتلبية تطلعات القيادة وتحقيق أفضل النتائج: إضاءات في خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية. **آراء حول الخليج**. مركز الخليج للأبحاث. ع170. الإمارات.

[2] الحربي، أمل عبد الرحمن سليم (٢٠١٦): تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. **مجلة كلية التربية**، المجلد (27)، العدد (106)، كلية التربية – جامعة بنها، ص ص 205 – 311.

[3] الدوسري، صالح بن محمد (٢٠٢١): دراسة تحليلية لتكافؤ فرص التعليم الجامعي وفقاً للنوع وأثره على احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية ، جامعة طنطا، العدد (45)، 464 – 510.

[4] الربدي، عبد الله ابن عبد الرحمن. (٢٠١٧). الخصخصة سلاح ذو حدين، **صحيفة الاقتصادية**، الرياض

[5] الزايدي، أحمد محمد. (٢٧يناير, ٢٠١٨) خصخصة التعليم "مخاوف ومحاذير". **صحيفة بارق الإلكترونية**.

[6] الزايدي، أحمد محمد. (٨فبراير, ٢٠١٧) خصخصة التعليم كيف تكون. **صحيفة بارق الإلكترونية**.

[7] الزهراني، علي بن عبد القادر عوضه (٢٠١٩): معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الاكاديمية، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، العدد (35)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح – الأردن، 287 – 340.

[8] الزهراني، علي عبدالقادر(2019) معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية والمتخصصة ، 8(11).

[9] السمحان، منى عبدالله صالح (2023).آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة2030، **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، 6(1).


© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

[10] الشريف، لؤلؤة محمد(2018) مبررات ومحازير خصخصة التعليم العالي- تصور مقترح، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، 34(11). 1288 – 1252.

[11] الصالح، بدر بن عبد الله (٢٠٠٧): المنظور الشامل للإصلاح المدرسي: إطار مقترح للإصلاح المدرسي في القرن الحادي والعشرين، **مؤتمر الإصلاح المدرسي: تحديات وطموحات**، والمنعقد في الفترة من 17 – 19 2007م بكلية التربية – جامعة الأمارات العربية المتحدة

[12] الصائغ، عبد الرحمن (٢٠٠٩): خصخصة التعليم لماذا وكيف؟، الاقتصادية – **جريدة العربية الاقتصادية الدولية**، عدد السبت 14 فبراير 2009

[13] الصائغ، عبد الرحمن. (٢٠٠٩). خصخصة التعليم لماذا وكيف؟، **الاقتصادية الإلكترونية**، عدد٥٦٠٥.

[14] عبدالعزيز ، لمياء (2015). معالجة الصحافة المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي في مصر. **رسالة ماجستير**, جامعة المنوفية.

[15] العتيبي، منال بنت نايف (١٤٣٨): معوقات تطبيق الخصخصة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، **مشروع بحث مقدم لاستكمال مطالب الحصول على درجه ماجستير في الإدارة التربوية**، الرياض – المملكة العربية السعودية: كلية التربية، جامعه الملك سعود.

[16] العتيبي، منصور( 2017 ) .خصخصة خدمات الجامعات السعودية في ضوء الت ارب العالمي، **رسالة دكتوراه منشورة**، كلية التربية ، جامعة الملك سعود.

[17] عشبية، فتحي درويش محمد (٢٠٠٠): الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم العالي في مصر: دراسة تحليلية، **المؤتمر التربوي الثاني بعنوان: خصخصة التعليم العالي والجامعي والمنعقد بجامعة السلطان قابوس** ، كلية التربية ، سلطنة عمان في الفترة من 23 – 25 أكتوبر 2000م، المجلد (2)، 497 – 586.

[18] القحطاني، محمد بن سعيد بن عبد الله آل مثيب (٢٠٠٨): الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام٢٥٣ في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية: كلية التربية – جامعة أم القرى.

[19] القحطاني، منصور بن عوض صالح، والبحيري، السيد السيد محمود (٢٠١٤): استخدام نماذج التخطيط الاستراتيجي في إعداد خطة استراتيجية مقترحة لكلية التربية بجامعة الملك خالد. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (3)، العدد (12)، الأردن: دار سمات للدراسات والأبحاث، 1 – 45.

[20] كمبيجو، أسماء عبد الله حامد (٢٠١٩) الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحث العلمي في التربية**، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، العدد (29)، الجزء (12)، 89 – 112.

[21] ناصر، محمد جاسم، والعجمي، منيرة خالد (٢٠٠٨): رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 36(1) الكويت: جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، 13 – 48

**المراجع الأجنبية**

[22] Al-Otaibi, Fahd bin Musleh (2018). The strategic objectives of the Ministry of Education and their relation to the axes of the Kingdom's Vision 2030 and the objectives of the education policy in the Kingdom of Saudi Arabia, Assiut of Education, Scientific Journal, 2(1), 339-357.

[23] Al-Otaibi, Fahd bin Musleh (2018). The strategic objectives of the Ministry of Education and their relation to the axes of the Kingdom's Vision 2030 and the objectives of the education policy in the Kingdom of Saudi Arabia, Assiut of Education, Scientific Journal, 2(1), 339-357.

[24] David Michael Marcelino San Juan (2016): Neoliberal Restructuring of Education in the Philippines: Dependency, Labor, Privatization, Critical Pedagogy, and the K to 12 System, Asia-Pacific Social Science Review, Vol. (16), No. (1), pp. 80-110.

[25] Frank Adamson. (2016, November): Privatization or Public Investment in Education? Research & Policy Brief, Stanford Center for Opportunity Policy in Education (USA)

[26] Kwiek, M. (2017). De-privatization in higher education: a conceptual Approach, High Education, 74:259–281.

[27] Nair & shah.(2016) Privatization in higher education in India a reflection of issus a global perspective on private higher education: page / 57-168 mohsoodsahah and chenicheri Sid nair.

[28] Rizvi, F. (2016): Privatization in Education: Trends and Consequences, UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, p12.

[29] Verger, Antoni; Fontdevila, Clara & Zancajo, Adrian (2017): Multiple Paths Towards Education Privatization in a Globalizing World: A Cultural Political Economy Review, Journal of Education Policy, Vol. (32), No. (2), pp. 1-31.

**المواقع الإلكترونية**

[30] الشريف، خليل. (٢٢سبتمبر، ٢٠٢٠) هل ستنجح خصخصة التعليم في السعودية. **صحيفة الميدان التعليمي**https://almaydanedu.net/707435 .

[31] البنك الدولي (٢٠١٥). https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?searchTerm

©2024 IJLMS
Fayoum University Cor.

[32] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو." (يناير، ٢٠١٥) **مشروع العمل الخاص بالتعليم حتى ٢٠٣٠** . https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223pf0000245656_ara.%2

[33] موقع وزاره المالية :www.mof.gov.sa/eservices/Loans/Pages/Lending_ Educational_ x.Projects.aspx

[34] وثيقة برنامج التخصيص (٢٠١٨) أحد برامج تحقيق في برنامج رؤية المملكة٢٠٣٠. https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/ncp-delivery-plan-arabic.pdf

© 2024 IJLMS
Fayoum University Cor.